الأمم المتحدة

E/2015/L.9

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
21 May 2015
Arabic
Original: English

دورة عام ٢٠١٥

البند ١٨ (ح) من جدول الأعمال

المسائل الاقتصادية والبيئية: التعاون الضريبي في المسائل الضريبية

جنوب أفريقيا*: مشروع قرار

لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قراريه ٦٩/٢٠٠٤ المؤرخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ و ١٢/٢٠١٤ المؤرخ ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤،

وإذ يشير أيضا إلى قرارات الجمعية العامة ١/٦٨ المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، و ٢٧٩/٦٨ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ و ٢٤٤/٦٩ المؤرخ ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ و ٢٧٨/٦٩ المؤرخ ٨ أيار/مايو ٢٠١٥،

وإذ ينوه بالنداء الوارد في توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية للنهوض بالتعاون الدولي في مجال الضرائب عن طريق تعزيز الحوار بين السلطات الضريبية الوطنية وزيادة تنسيق عمل الهيئات المعنية المتعددة الأطراف والمنظمات الإقليمية المعنية، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية[(١)]،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، التي هي الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق، الفقرة ٦٤.

260515 260515 15-08062 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ يشير إلى الطلب الموجه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري[٢] وفي الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية[٣] أن ينظر في تعزيز الترتيبات المؤسسية للنهوض بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، بما في ذلك لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية،

وإذ يشير أيضا إلى قراره أن يعقد المجلس كل سنة اجتماعا خاصا للنظر في التعاون الدولي في المسائل الضريبية، بما في ذلك مساهمته، حسب الاقتضاء، في تعبئة الموارد المالية المحلية لأغراض التنمية والترتيبات المؤسسية للنهوض بهذا التعاون،

وإذ يقر بأنه من المهم، على الرغم من أن كل بلد مسؤول عن النظام الضريبي الخاص به، تقديم الدعم للجهود المبذولة في هذه المجالات عن طريق تعزيز المساعدة التقنية والنهوض بالتعاون الدولي والمشاركة الدولية في معالجة المسائل الضريبية الدولية، في مجالات منها الازدواج الضريبي،

وإذ يقر أيضا بضرورة إجراء حوار موسع شامل للجميع قائم على المشاركة بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية،

وإذ يلاحظ الأنشطة الجاري إعدادها والأنشطة التي بدأت في إطار الهيئات المعنية المتعددة الأطراف والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية المعنية، وإذ ينوه بالجهود الجاري بذلها لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية المعنية بالتعاون في المسائل الضريبية،

وإذ يرحب بالمناقشة التي جرت في المجلس في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٥ بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية[٤] وبمساهمتها في النهوض بعمل لجنة الخبراء،

وإذ يلاحظ حلقة العمل المتعلقة بالحوافز الضريبية وحماية القاعدة الضريبية التي عقدت في مقر الأمم المتحدة يومي ٢٣ و ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥،

وإذ يحيط علما بتقرير اللجنة عن دورتها العاشرة[٥]،

---

(٢) قرار الجمعية العامة ٢٣٩/٦٣، المرفق، الفقرة ١٦.

(٣) قرار الجمعية العامة ٣٠٣/٦٣، المرفق، الفقرة ٥٦ (ج).

(٤) انظر E/2015/SR.28 و 29.

(٥) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١٤، الملحق رقم ٢٥ (E/2014/45).

١ - يرحب بالعمل الذي تقوم به لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية لتنفيذ الولاية التي أوكلها إليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره ٦٩/٢٠٠٤، ويشجع اللجنة على مواصلة جهودها في هذا الصدد؛

٢ - يلاحظ العمل الذي تضطلع بها اللجان الفرعية المعنية بالمسائل الموضوعية، وهي المادة ٩ (المؤسسات الشريكة): تسعير التحويلات؛ والمعاملة الضريبية للخدمات؛ وتبادل المعلومات؛ ومسائل تقلص القاعدة الضريبية ونقل الأرباح في البلدان النامية؛ والمسائل المتعلقة بفرض الضرائب على الصناعات الاستخراجية في البلدان النامية؛ والتفاوض على المعاهدات الضريبية - دليل عملي، وإنشاء فريق استشاري معني بتنمية القدرات؛

٣ - يسلم بضرورة تعزيز الحوار بين السلطات الضريبية الوطنية بشأن المسائل المتصلة بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية؛

٤ - يقرر أن يواصل، في محافل من بينها الاجتماع الخاص الذي سيعقده في عام ٢٠١٦ للنظر في التعاون الدولي في المسائل الضريبية، إجراء مشاورات بشأن الخيارات المتعلقة بتعزيز الترتيبات المؤسسية للنهوض بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، مع مراعاة ضرورة إجراء حوار موسع شامل للجميع قائم على المشاركة بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية، بما يشمل مسألة تحويل اللجنة إلى هيئة فرعية حكومية دولية تابعة للمجلس؛

٥ - يشدد على أهمية أن تعزز اللجنة تعاونها مع المنظمات الدولية الأخرى العاملة في ميدان التعاون الدولي في المسائل الضريبية، حسب الاقتضاء، بما فيها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومع الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية؛

٦ - يشجع رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي على توجيه الدعوة إلى ممثلي السلطات الضريبية الوطنية لحضور الاجتماع الخاص الذي يعقده المجلس سنويا للنظر في التعاون الدولي في المسائل الضريبية؛

٧ - يحيط علما بتقرير الأمين العام عن زيادة تعزيز عمل لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية[٦]؛

(٦) E/2015/51.

٨ - يوصي بأن يولي المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، المقرر عقده في أديس أبابا، من ١٣ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥، الاعتبار الواجب للمسائل المتعلقة بتعزيز الترتيبات المؤسسية للنهوض بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، بما في ذلك اقتراح ترفيع لجنة الخبراء إلى درجة هيئة حكومية دولية فرعية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

٩ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس في اجتماعه الخاص الذي سيعقده في عام ٢٠١٦ للنظر في التعاون الدولي في المسائل الضريبية تقريرا يعرض فيه الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، حسب الاقتضاء؛

١٠ - ينوه بما أحرزه مكتب تمويل التنمية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة، في نطاق ولايته، من تقدم في عمله المتعلق بوضع برنامج لتنمية القدرات في مجال التعاون الضريبي الدولي بهدف تعزيز قدرة وزارات المالية والسلطات الضريبية الوطنية في البلدان النامية على وضع نظم ضريبية أكثر فعالية وكفاءة تدعم تحقيق المستويات المنشودة من الاستثمار العام والخاص ومكافحة التهرب من دفع الضرائب، ويطلب إلى المكتب أن يواصل عمله في هذا المجال في شراكة مع الجهات المعنية الأخرى، حسب الاقتضاء، وأن يوسع نطاق أنشطته، بما في ذلك تطوير أدوات عملية مفيدة، في حدود الموارد المتاحة والولايات القائمة؛

١١ - يؤكد ضرورة تزويد الهيئات الفرعية للجنة بما يكفي من الموارد لتمكينها من الاضطلاع بالولايات المسندة إليها؛

١٢ - يكرر، في هذا الصدد، مناشدته الدول الأعضاء والمنظمات المعنية والجهات الأخرى أن تساهم بسخاء في الصندوق الاستئماني للتعاون الدولي في المسائل الضريبية الذي أنشأه الأمين العام من أجل تكملة موارد الميزانية العادية، ويدعو الأمين العام إلى تكثيف الجهود تحقيقا لهذه الغاية.